مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية

اسم المقال: تحليل البنية القطاعية للنمو الاقتصادي في سورية (2000 - 2020)
اسم الكاتب: جيداء محمد عيسى، هيثم أحمد عيسى، عدنان محمود غانم
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7482
تاريخ الاسترداد: 2026/05/14 06:43 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية
المجلد 40- 4- 2024 : 145- 166

Damascus university Journal for the economic and political sciences
Vol 40 - 4- 2024 : 145 - 166

تحليل البنية القطاعية للنمو الاقتصادي في سورية [2000-2020]

جيداء محمد عيسى[1]، هيثم أحمد عيسى[2] ،عدنان محمود غانم[3]

1. كتوره وعضو هيئة فنية، كلية السياحة، جامعة دمشق، البريد الإلكتروني
Gaedaa2.easa@damascusuniversity.edu.sy

2. أستاذ، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، دكتوراه فلسفة في الاقتصاد، البريد الإلكتروني
hai.issa73@damascusuniversity.edu.sy

3. أستاذ دكتور، قسم إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.
adnan.ghanem@damascusuniversity.edu.sy

الملخص:

يقدم البحث دراسة إحصائية تحليلية للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والاسمي وتحليلاً تفصيلياً للهيكلية القطاعية لهذا الناتج في سورية خلال عشرين عاماً [2000-2020] تشمل مرحلة ما قبل الأزمة على سورية ومرحلة الأزمة. يهدف البحث إلى تحديد أهم القطاعات الاقتصادية التي يستند عليها الاقتصادي السوري التي شكلت نقاط قوته خلال مرحلة الاستقرار ثم كانت قادرة على الصمود خلال مرحلة الأزمة، والتي من الممكن أن تشكل قاعدة قوية لبناء استراتيجية مستقبلية للمرحلة القادمة في سورية. دلّت النتائج على انتقال حركة الناتج المحلي الإجمالي من القطاعات الإنتاجية (الصناعة والزراعة) قبل الأزمة إلى القطاعات الخدمية. كما أظهرت تفوّق قطاع الصناعة والتعدين على مختلف القطاعات، يليه الزراعة ومن ثم التجارة. تؤكد هذه النتائج على ضرورة الاهتمام بالقطاعات الإنتاجية لاسيما الزراعة للمحافظة على استقرار النظام الاقتصادي في سورية.

الكلمات المفتاحية: الناتج المحلي الإجمالي، معدل النمو الاقتصادي، البنية القطاعية.

تاريخ الايداع: 2023/5/10
تاريخ النشر : 2023/7/3

حقوق النشر: جامعة دمشق – سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب
CC BY-NC-SA

Analyzing The Sectoral Structure of Economic Growth in Syria (2000-2020)

Gaidaa Mohammad Easaa[1] ،Haitham Ahmad Issa[2] , Adnan Mahmod Ghanem[3]

1. Ph and Technical Staff Member, Faculty of Tourism, Damascus Univer-sity.

Email Gaedaa2.easa@damascusuniversity.edu.sy

2. Professor at Faculty of Economics, Damascus Universityy.

hai.issa73@damascusuniversity.edu.sy

3. Professor Doctor, Department of Business Administration, Faculty of Economics, Damascus University.

adnan.ghanem@damascusuniversity.edu.sy

Received: 10/5/2023

Accepted: 3/7/2023

Copyright: Damascus University-Syria

The authors retain the copyright under a

CC BY- NC-SA

Abstract:

The research presents a statistical and analytical study of real and nomina Gross Domestic Product (GDP),and a detailed exploration of the sectoral structure of GDP in Syria during the twenty years [2000-2020]. It includes both the pre-war phase on Syria and the war phase. With the aim of identifying the most important economic sectors on which the Syrian economy relies، and which constituted its strengths during the stability phase and then were able to withstand during the war phase. These sectors could form a strong base for building a future strategy for the next stage in Syria. The results indicated that the GDP movement shifted from the productive sectors (industry and agriculture) before the crisis to the service sectors. It also showed the superiority of the industry and mining sector over various sectors، followed by agriculture and then trade. These results confirm the need to pay attention to the productive sectors، especially agriculture، to maintain the stability of the economic system in Syria.

Keywords: Real Gdp، Nominal Gdp، Economic Growth Rate، Sectoral Structure.

المقدمة:

تهدف الاستراتيجيات الاقتصادية في أي بلد إلى اتخاذ القرارات السليمة للتعامل مع قلة الموارد المتاحة، ويعد مؤشر النمو الاقتصادي المقياس الأساسي المستخدم لتقييم نجاح تلك الاستراتيجيات في تخصيص وتوزيع واستثمار الموارد المحدودة. بقي مفهوم النمو الاقتصاد غير محدد لمدة طويلة من الزمن نتيجة اختلاف الاقتصاديين على وضع تعريف محدد له. تزامن العمل على تحديد هذا المصطلح مع ظهور التحليل الاقتصادي وتطوره ابتداءً من النظرية الكلاسيكية.

تُركز السياسات الاقتصادية الكلية على ثلاثة أهداف أساسية هي النمو الاقتصادي والتضخم والبطالة، يوجد اتفاقٌ كبير من الاقتصاديين سواء الأكاديميين أم صانعي السياسات الحكومية على الدور المركزي للنمو الاقتصادي في تحقيق الهدفين الآخرين وكذلك تعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وبالمحصلة تحسين مستوى المعيشة والرفاه. في سورية، يمثل تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي مطلباً ملحاً أكثر من أي وقتٍ سابق نظراً للآثار الاقتصادية الخطيرة التي تتفاعل منذ بداية عام 2011 وحتى الآن التي تستدعي وبشكلٍ إسعافي إنعاش الاقتصاد السوري ووضعه على مسار للنمو الاقتصادي بأسرعٍ وقتٍ ممكن.

على الرغم من الاستقرار النسي خلال الأعوام (2000–2010) إلا أنها تضمنت العديد من الأحداث التي ألقت بآثارها على الوضع الاقتصادي في سورية ومن أهمها الحرب الأمريكية على العراق في آذار من عام 2003 والإجراءات الاقتصادية أحادية الجانب الأمريكية والأوروبية على سورية التي أقرت في أواخر عام 2003 وبدأت حيز التطبيق في عام 2004. تأتي بعدها مرحلة الأزمة السورية وآثارها على كافة نواحي الحياة الاقتصادية في سورية.

إن المشكلة الاساسية التي يعالجها هذا البحث هي ضرورة تحديد ملامح الاقتصاد السوري في بداية الألفية الثانية إذ شهدت الأعوام العشرة الأخيرة من سنوات الدراسة تغيراتٍ كبيرة على الصعيد الاقتصادي والسياسي والعسكري، لذلك لا يمكن فقط الاعتماد على نمط التغيرات الطارئة فيها لرسم ملامح النمو الاقتصادي الوطني. لذلك كان من الضروري ربطها مع الأعوام العشرة السابقة للأزمة من أجل الوصول إلى استراتيجيةٍ سليمة قدر الإمكان وقابلة للتطبيق في المرحلة القادمة سواء أكانت مرحلة إعادة الإعمار أم حتى مراحل الاستقرار اللاحقة. حيث يحاول البحث تقديم أجوبة لمجموعة من الأسئلة الرئيسة: كيف كان الأداء الاقتصادي للقطاعات الاقتصادية الرئيسة في سورية في مرحلة ما قبل الأزمة؟ وكيف تأثر هذا الأداء خلال مرحلة الأزمة؟ ماهي القطاعات الأكثر مساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال مرحلة ما قبل الأزمة وخلال مرحلة الأزمة على سورية؟ ماهي القطاعات التي يمكن الاستناد عيها لبناء استراتيجية مستقبلية لتحفيز النمو الاقتصادي؟

تأتي أهمية هذا البحث أنه وعلى الرغم من وجود وفرةٍ في عدد الأبحاث والتقارير الاقتصادية التي تُعنى بتحليل النمو الاقتصادي في سورية خلال عقود زمنية مختلفة، إلا أنه لا يوجد دراساتٌ كافية تستهدف تحليل بنية أو هيكل هذا النمو. كذلك، يلاحظ تركيز كثيرٍ من الدراسات الموجودة على قطاع اقتصادي محدد كالزراعة أو الصناعة أو التجارة أو غيرها. يبين ما سبق وجود فجوةٍ في دارسات النمو

الاقتصادي في سورية تستدعي إجراء المزيد من الأبحاث التي تركز على تقديم تحليلٍ شامل للأداء الاقتصادي القطاعي خلال مدةٍ زمنية طويلة تشمل مرحلة ما قبل الأزمة وما بعدها. تقدم نتائج ومخرجاتٍ تكون أساساً علمياً دقيقاً لبناء وتصميم الاستراتيجيات والخطط الاقتصادية الرامية إلى تفعيل واستدامة عملية النمو الاقتصادي في سورية في مرحلة إعادة البناء والتنمية ومن ثم في المستقبل البعيد.

يهدف هذا البحث بشكل أساسي إلى المساهمة في رسم ملامح استراتيجية للنمو الاقتصادي في سورية لمرحلة إعادة التنمية والبناء وما بعد ترتكز على أدلة علمية دقيقة ومحددة، وذلك من خلال دراسة البنية القطاعية للنمو الاقتصادي في سورية للمراحل السابقة حتى الآن واستخلاص الدروس المستفادة منها. فتكتسب بذلك أهمية علمية من خلال تطبيق المفاهيم الاقتصادية الأكاديمية في تحليل النمو الاقتصادي في سورية بمفاصله المختلفة، وأهمية عملية تعتمد على ربط الإحصاءات بالأسباب والنتائج لتشكل قاعدة معطيات أساسية في بناء استراتيجية مجدية وواقعية قابلة للتطبيق. يبين مما تقدم أهمية هذا البحث الزمانية والمكانية العملية بالإضافة على أهميته الأكاديمية النظرية المتمثلة في مساهمته في كشف مصادر النمو الاقتصادي القطاعية في سورية. كما يهدف إلى دراسة النمو القطاعي وتحليله في حالة الجمهورية العربية السورية، حيث أنه و على الرغم من أهمية دراسة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي كأحد أهم المؤشرات الاقتصادية، إلا أنها تبقى غير كافيةٍ لتقديم استنتاجاتٍ دقيقة إذا لم يتم دراسة مصادر هذا النمو والقوى المحركة له، أي تبيان النمو الاقتصادي القطاعي وحجم مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في نمو الناتج المحلي الإجمالي.

اعتمد هذا البحث على المنهج التحليلي واستخدم الأدوات الإحصائية المختلفة لتحديد مسار النمو الإجمالي أو الخاص بكل قطاع من القطاعات، وتحليل أسباب الذرى العليا والدنيا للمخططات المعنية.

تمّ تقسيم مدة الدراسة التي حسبت خلالها مؤشرات النمو الاقتصادي والبالغة عشرون عاماً إلى مرحلتين هما: مرحلة ما قبل الأزمة على سورية (2000–2010)، ومرحلة الأزمة التي بدأت منذ عام 2011 وهي مستمرة حتى الآن. تعد هذه المدة الطويلة بشقيها ضروريةً لتحديد ملامح النمو الاقتصادي في سورية.

الدراسات المرجعية:

الدراسة المرجعية الأولى قدمها اسماعيل وآخرون (2022) لصندوق النقد العربي و حددوا مصادر النمو الاقتصادي في الدول العربية خلال الأعوام 1995–2019 مؤكدين أن قطاع الإنتاج السلعي في الدول العربية من أكثر القطاعات الاقتصادية مساهمةً في النمو الاقتصادي. لكن تلك الدراسة استندت إلى دراسات إحصائية لجامعة الدول العربية على اختلاف سياساتها وظروفها الاقتصادية وركزت على أهمية نوعية الموارد البشرية العاملة في تحقيق النمو الاقتصادي.

الدراسة المرجعية الثانية قدمها عيسى (2019) في البحث إلى مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد حول عملية إعادة البناء والتنمية في سورية ، وقد بين فيها أنه من الضروري تحديد الأولويات الكلية وتحديد هوية الاقتصاد الوطني في سورية وأهدافه العامة من أجل تحقيق المكون التنموي الخاص بتحقيق عملية البناء والتنمية. حيث حدد أولويات رامج إعادة البناء والتنمية في سورية بإصلاح وإعادة تأهيل البنية

التحتية الاساسية كالمساكن والطرق، ومعالجة أنشطة القطاع الغير المنظم التي تزدهر في حالات الحروب والأزمات، وحالات اختلال الأسعار مثل سعر الصرف وسعر قوة العمل واختلالات اسعار السلع والخدمات والسياسات الزراعية والصناعية وغيرها.

الدراسة المرجعية الثالثة قدمها نصر (2019) محللاً النمو الاقتصادي في سورية خلال الأعوام 1990-2002 في البحث المقدم إلى جمعية مجلة العلوم الاقتصادية بعنوان "رؤيا للنمو الاقتصادي المستدام في سورية" ، بين فيه هبوط معدلات النمو الاقتصادي الحقيقية خلال فترة الدراسة. وأكد سيطرة القطاعات الريعية الاستخراجية والزراعة على معدل النمو الاقتصادي، وتراجع التجارة الخارجية للمواد ذات القيمة المضافة.

الدراسة المرجعية الرابعة هي أطروحة دكتوراه أعهدا كاظم (2018) في جامعة كربلاء بعنوان "دور البحث والتطوير في النمو الاقتصادي تجارب دولية مختارة مع اشارة الى العراق" فقد استعرض مجموعة من التجارب الدولية للبحث والتطوير في النمو الاقتصادي مؤكداً أنه في التاريخ الاقتصادي القديم كانت الارض والعمالة ورأس المال هي العوامل الأساسية للإنتاج وأساس النمو الاقتصادي. أما في الاقتصاد الجديد فقد أصبح للأصول غير الملموسة مهمة النمو الاقتصادي وهي المعرفة الفنية، الإبداع، الذكاء والمعلومات والمتجسدة جميعها في الانسان.

الدراسة المرجعية الخامسة هي أطروحة دكتوراه قدمتها سيروب (2020) نشر بحث منها في مجلة جامعة دمشق للعلوم السياسية والاقتصادية بعنوان "أثر التحويلات في النمو الاقتصادي في سورية" قامت فيها بتقييم تأثير التحويلات المالية في النمو الاقتصادي في سورية خلال الأعوام 2000–2017 بوصفها مكون جديد من مكونات النمو الاقتصادي بعد عام 2011. حيث بينت النتائج أن اسلوب الانفاق الحالي على القطاعات الاقتصادية يمارس تأثيراً سلبياً ومعنوياً في النمو الاقتصادي، إذ ان زيادة الانفاق على القطاعات الاقتصادية بنسبة 1% تساهم في تراجع النمو الاقتصادي بنسبة 0.5% وهو ما يشير إلى عدم كفاءة الإنفاق العام وعدم التخصيص الامثل للموارد.

الدراسة المرجعية السادسة أطروحة ماجستير أعدتها الصايغ (2014) والتي نشرت بحثاً منها بعنوان " دراسة تحليلية لواقع القطاع الصناعي السوري ومساهمته في الاقتصاد الوطني في مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية"، قدمت فيها دراسة تحليلية لمساهمة القطاع الصناعي بفرعيه العام والخاص خلال الأعوام 1999–2009 مؤكدة انخفاض نسبة مساهمة هذا القطاع في تكوين الناتج المحلي الإجمالي مقارنةً بالدول الأخرى بسبب عجز المنتجاتِ الصّناعيّة السوريّة في القطاعينِ العام والخاص عن الوصول إلى الأسواق الخارجيّةِ، وأنّ هناك العديد من المصانع في القطاعين العامِ والخاص لا تستغلُ طاقتها الإنتاجيّة بسبب ضعفِ التّسويق في السوق المحلية.

الدراسة المرجعية السابعة أطروحة دكتوراه أعدها صقر (2020) في جامعة الأسكندرية والذي بين من خلالها وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر الانفتاح الاقتصادي في مصر خلال الأعوام 2000- 2010 وأن العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع، ودرجة الانفتاح الاقتصادي المعبر عنها بنسبة مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي دالة إحصائية.

الدراسة المرجعية الثامنة هي تقرير البنك الدولي حول الآفاق الاقتصادية العالمية منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (2022) تشير التنبؤات إلى انخفاض الناتج الإجمالي المحلي في سوريا حتى −2.5 بالمائة في عام 2022 مع ملاحظة أن الزيادة العالمية في أسعار الغذاء التي وصلت إلى أعلى مستوياتها في عشر سنوات، ستؤدي إلى تآكل الدخل الحقيقي.

إن الدراسات المرجعية التي تم استعراضها اعلاه تبحث في معظمها في تحليل أثر عامل محدد بعينه في النمو الاقتصادي أو حتى قطاع بعينه في حين يتضمن هذا البحث تحلياً شاملاً وتخصصياً لواقع النمو الاقتصادي وتوصيفاً للبنية القطاعية للنمو الاقتصادي في سورية استناداً إلى احصائيات شاملة لمرحلة الدراسة [2020-2000] متضمنة مراح تنفيذ الخطط الخمسية الاقتصادية التاسعة والعاشرة في مرحلة قبل الأزمة ثم مرحلة خلال الأزمة في سورية بهدف تحليل العوامل الاقتصادية المؤثرة على بنية الاقتصاد السوري سواء تلك المتأصلة فيه أساساً أو الطارئة بسبب الازمة.

مواد البحث وطرائقه:

1. مفهوم النمو الاقتصادي وأهميته:

يشكّل موضوع النمو الاقتصادي محور اهتمام النظريات الاقتصادية، ويعد هدفاً أساسياً للسياسات الاقتصادية، لما له من أهميةٍ اقتصادية وغير اقتصادية كبيرة. إلا أنّ معظم هذه النظريات اختلفت في وجهة النظر حول طريقة تحقيق هذا النمو، فكان لكلّ نظريةٍ نهجاً مختلفاً في تحديد طريق النمو الاقتصادي. وبالرغم من تعدد وجهات النظر في هذا المجال فقد اتفقت معظم الآراء على أنّ "النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي (GDP, Gross Domestic Product)، أو الدخل الوطني الذي يؤدي إلى زيادةٍ مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي" (عجمية وآخرون،2000،5). يرتبط النمو الاقتصادي بمجموعة من المؤشرات الأساسية اللازمة لتقييم الوضع الاقتصادي.

يُمثل النمو الاقتصادي الزيادة النسبية في قيمة السلع والخدمات المكتسبة في الاقتصاد الوطني، والتي يتم من خلالها تحقيق الأرباح للمؤسسات مما يعطيها دافعاً لزيادة رأس مالها لغرض الاستثمار، وخلق المزيد من فرص العمل والتوظيف . كما يساهم في زيادة دخول المستهليكن، وتحفيزهم على شراء المزيد من المنتجات والخدمات، ومن ثم زيادة النشاط الاقتصادي والحركة الاقتصادية والتسويقية. يعد التغير النسبي في الناتج المحلي الإجمالي أفضل طريقة لقياس النمو الاقتصادي لأنه يأخذ في الاعتبار النشاط الاقتصادي الكامل لجميع السلع والخدمات التي يتم إنتاجها خلال فترة زمنية معينة، ثم عرضها في الأسواق سواءً المحلية أو الخارجية (اسماعيل وآخرون،2022،3). وهو مؤشرٌ مهم لقياس التغيرات السنوية التي تحدث في القيمة المضافة.

إن تتبع آفاق النمو الاقتصادي خلال فترة معينة تستلزم بالضرورة تتبع العناصر المختلفة أو مصادر هذا النمو إما من جانب العرض\الإنتاج بمعنى نمو حجم الإنتاج في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وإما من خلال تحليل جانب الطلب بمعنى التغيرات التي تطرأ على معدلات إنفاق القطاع العائلي والحكومي وتدفقات الاستثمار والتجارة الخارجية، وهي الطريقة الأكثر شيوعاً في ظل تبنّي كثيرٍ من الاقتصاديين للفكرة الكلاسيكية بأن الطلب هو المحرك الحقيقي لأي تغيرات تطرأ في الإنتاج كما أنه يظهر بشكل أكثر وضوحاً تأثير الصدمات أو الظروف المحلية أو الخارجية في اقتصادات الدول المختلفة. أما جانب الإنتاج فيتم التركيز عليه عند تحليل التطورات الإنتاجية أو التغيرات الهيكلية لاقتصادات الدول وهو الأمر الذي يتم التركيز عليه عادة عند الحديث عن التنمية الاقتصادية التي يستلزم حدوثها تحقيق نمو اقتصادي يتضمن تغيراً في الهياكل الاقتصادية للدول النامية في اتجاه قطاعات التصنيع (الباجوري،2022،2).

إذن، يقيس النمو الاقتصادي مكوناً مهماً من مكونات التقدم الاجتماعي — ألا وهو الرفاهية الاقتصادية، أو مدى استفادة أفراد المجتمع من طريقة استخدام الموارد وتخصيصها(كويل،2017،3).

باختصار، يعد الناتج المحلي الإجمالي المقياس النقدي للقيمة السوقية لكل السلع والخدمات المنتجة في فترة زمنية محددة. لكن الناتج المحلي الإجمالي (الاسمي) للفرد لا يعكس الاختلافات في تكاليف المعيشة ومستويات التضخم في البلدان، ومن ثم فإن استعمال الناتج الإجمالي المحلي للفرد على تعادل القوة الشرائية قد يكون أفضل عند مقارنة مستويات المعيشة بين البلدان. يمكن تقسيم الناتج الإجمالي المحلي إلى إسهامات كل صناعة أو قطاع في الاقتصاد.

2. الدراسة العملية للنمو الاقتصادي في سورية:

يبدأ هذا الجزء من الدراسة بتحليل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال مدة الدراسة ثم نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، ومن ثم تحديد التركيب الهيكلي القطاعي للنمو الاقتصاد في سورية. بعد ذلك، سيتم إنجاز دراسةٍ تفصيلية للقطاعات الاقتصادية الرئيسة في سورية.

2-1 تحليل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في سورية [2000-2020]

تبدأ الدراسة في الخطوة الأولى باستعراض مستوى الناتج المحلي الإجمالي في سورية ومعدل نموّه بالاعتماد على الجدول التالي.

الجدول (1): الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات نموه (سنة أساس 2000)- القيم بالمليون ليرة سورية

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	الناتج المحلي الإجمالي حسب الأسعار الجارية	معدل نمو الناتج المحلي الاسمي بالأسعار الجارية
2000	904623	سنة الأساس Base year	903944	سنة الأساس Base year
2001	938939	3.79	974008	7.75
2002	1012726	7.86	1016519	4.36
2003	1018709	0.59	1067285	4.99
2004	1089025	6.90	1253943	17.49
2005	1156714	6.22	1479667	18.00
2006	1215083	5.05	1726404	16.68
2007	1284034	5.67	2020838	17.05
2008	1341517	4.48	2448060	21.14
2009	1420831	5.91	2520705	2.97
2010	1494594	5.19	2834517	12.45
2011	1537191	2.85	3252720	14.75
2012	1132310	-26.34	3024842	-7.01
2013	834512	-26.30	2937560.7	-2.89
2014	748470	-10.31	3612014.9	22.96
2015	724615	-3.19	4732655.7	31.03
2016	683818	-5.63	6117032.9	29.25
2017	678841	-0.73	8317173.3	35.97
2018	688859	1.48	9588166.6	15.28
2019	714676	3.75	11904318	15،24
2020	654673	-8.40	17270344	80.12

المصدر: بيانات المكتب المركزي للإحصاء النشرة العامة للأعوام (2000-2020) ومعدلات النمو تم حسابها من قبل الباحثة.

بالنسبة لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (العمود 3) كما هو متوقع، يُظهر الجدول (1) تبايناً كبيراً بين مرحلتي الدراسة. تُظهر المرحلة الأولى (2000-2010) استقراراً عاماً لمعدل نمو الناتج المحلي عند متوسط يقدر بـ 5%، ويُستثنى من هذه المرحلة عام 2003 حيث تراجع كثيراً هذا المعدل بسبب العقوبات التي فرضت على سورية إثر اجتياح العراق من خلال "قانون محاسبة سورية واستعادة سيادة لبنان" المعروف بقانون SALAS (العيطة،2020،3).

بالمقابل، تُظهر مؤشرات المرحلة الثانية (2011-2020) تراجع معدلات النمو ووصولها لمعدلاتٍ سالبة الأمر الذي يعكس حالة عدم الاستقرار التي عانى الاقتصاد السوري منها منذ عام 2011 نتيجة التدمير الذي طال قطاعات الاقتصاد كافة، فضلاً عن الإجراءات

أحادية الجانب المفروضة على سورية منذ عام 2011. لقد أثرت هذه العوامل سلباً في جوانب كثيرة مثل التراجع الحاد في صادرات القطاعين العام والخاص، بما فيها الصادرات النفطية كما أدت إلى انخفاض الواردات وكذلك انخفاض الاستهلاك، ونقلت تلك التدابير قسماً كبيراً من الواردات السورية إلى القطاع غير الرسمي، إذ اعتمدت معظم المصارف والشركات الأجنبية ممارسات الإفراط في الامتثال وتجنب المخاطر[1]، وارتفعت الواردات السورية "غير محددة بلد المنشأ" من 1% خلال عام 2010 إلى 40% في عام 2018 (العيطة،2020،6). وعلى الرغم من تحقيق الاقتصاد السوري بعض التعافي في هذه المرحلة بين عامي 2017 و2019، فقد حصل انخفاضٌ جديد في معدل نمو الناتج المحلي في عام 2020 بسبب تدابير قانون قيصر وتداعيات الأزمة الاقتصادية في لبنان في أواخر عام 2019 التي أرخت بثقلها على الاقتصاد السوري في قطاعاته المختلفة (العيطة،2020،9).

بالنسبة لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (العمود 5) فالصورة الإجمالية مشابهة كثيراً لتغيرات معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المُشار إليها أعلاه باستثناء ملاحظتين رئيستين. أولاً، كانت معدلات النمو الاسمية موجبة ومرتفعة ومتزايدة منذ عام 2014 الأمر الذي يشير إلى ارتفاع معدلات التضخم وازديادها عبر الزمن خلال هذه المدة. ثانياً، الارتفاع الكبير جداً في معدل النمو الاسمي بين عامي 2019 و 2020 غير المرتبط بزيادة حقيقية في الإنتاج إذ كان معدل النمو الحقيقي سالباً في تلك المدة. وغالباً ما يعزى ذلك إلى ارتفاع معدلات التضخم بشكل كبير على مستوى العالم والنتائج الاقتصادية العالمية المترتبة على انتشار جائحة كورونا (باجوري،2022،5).

2-2 التركيب القطاعي للناتج المحلي الإجمالي:

تتكامل دراسة التغير في حجم الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات نموّه، التي تمت في الفقرة السابقة، مع تحليل بنية أو هيكل هذا الناتج حيث يُظهر هذا التحليل حقائق ومعلوماتٍ تفيد في عملية التخطيط الاقتصادي وإعداد السياسات الحكومية الهادفة إلى تحفيز النمو الاقتصادي و/أو تصحيح الاختلالات غير المرغوبة في بنية الناتج المحلي الإجمالي.

يعتمد البحث المعادلة التالية في حساب نسبة مساهمة كل قطاع في الناتج المحلي الإجمالي

$$\text{مساهمة القطاع} = \frac{\text{الناتج المحلي الإجمالي للقطاع في العام}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي الكلي في نفس العام}} \times 100$$

[1] ممارسات المؤسسات المالية التي تختار وضع حد لعلاقاتها مع العملاء أو تغلق الحسابات المصرفية التي تعتبرها" ذات مخاطر عالية"، انطلاقاً من تصور إمكانية ارتباطها بغسل الأموال، أو تمويل الإرهاب، أو كونها كياناً أو فرداً مدرجاً في قائمة العقوبات الدولية،

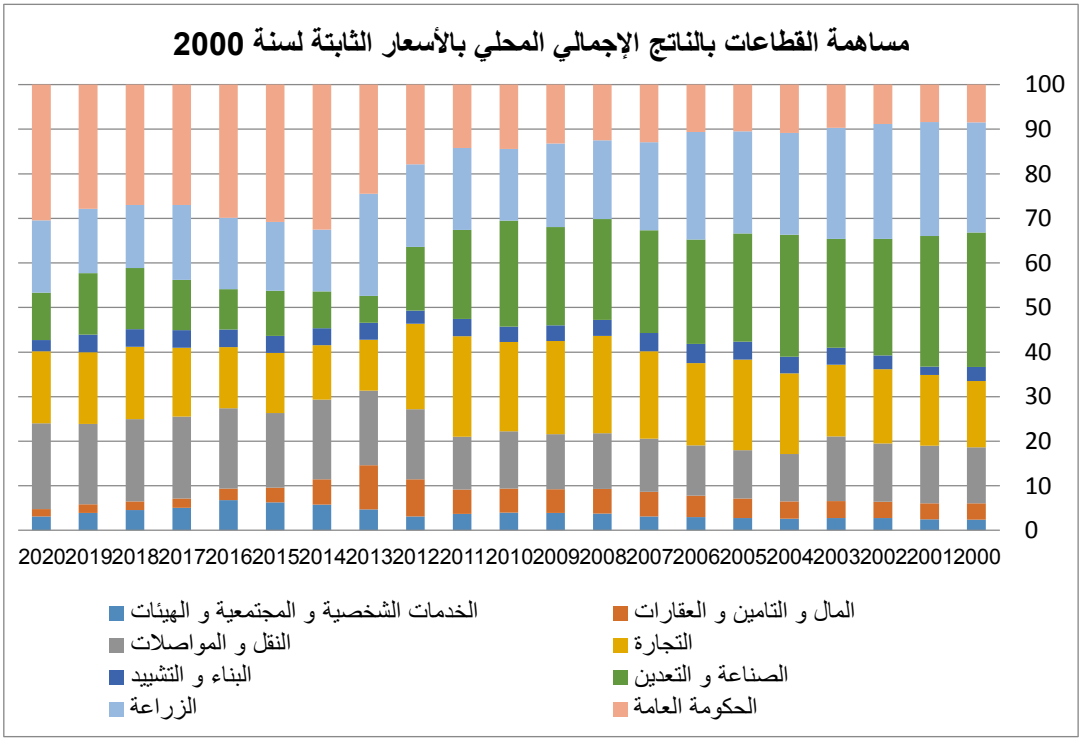

الشكل (1): مساهمة القطاعات في الناتج الإجمالي المحلي بالأسعار الثابتة 2000- إعداد الباحثة.

إن تغيرات مساهمة القطاعات الرئيسة الأساسية في الناتج الاجمالي المحلي خلال مدة الدراسة ميسة في الشكل(1)، إذ يتضح تأثر مساهمة معظم القطاعات الاقتصادية الأساسية في الناتج المحلي بفعل الأزمة في سورية إضافة إلى عوامل مختلفة ارتبطت بكل قطاع. وفقاً للشكل (1)، تشكل قطاعات الزراعة، والصناعة والتعدين وقطاع النقل والمواصلات القطاعات الأساسية المساهمة في النمو الاقتصادي خلال مراحل الدراسة. يعد القطاع الزراعي هو المشغل الأساسي للقوى العاملة في الريف، كما أنه مصدر لتشغيل قطاعات النقل والصناعة والتجارة الداخلية والخارجية. تباينت نسبة مساهمة القطاع الزراعي خال سنوات البحث وفقاً لتغير الإنتاج الزراعي بفعل الجفاف والتغيرات المناخية وتغير نسب مساهمة بقية اقطاعات وفق الناتج المحلي (قطنا،2016،2). تأثر قطاع الزراعة بشكل واضح بفعل الأزمة في سورية نتيجة توقف كثير من المزارعين عن الاستثمار في الزراعة نتيجة انعدام الأمن وفقدان المعدات المستخدمة وتضاعف أسعار مستلزمات الإنتاج المختلفة حيث ارتفع الفاقد في الإنتاج الزراعي بعد الأزمة من 14% حتى 30% فضلاً عن هجرة العديد من المهندسين والعمال الزراعيين (عيسى،2019،11). أما قطاع الصناعة والتعدين فقد نافس خلال المدة (2000-2011) قطاع الزراعة من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بمتوسط بلغ نحو 7،24%، حيث بلغ ذروة عليا في عام 2000 بنسبة مساهمة تجاوزت 30%، ولكن بدأت تلك النسبة بالانخفاض التدريجي كما هو مبين في الشكل (2) حيث تناقصت الأهمية النسبية لقطاع الصناعة في السنوات (2000-2003) من 30% إلى 27% بسبب انخفاض وتذبذب قطاع الصناعة الاستخراجية خلال تلك المدة (اللحام،2016،7).

أما عن دور الدعم الحكومي خلال فترة الخطة الخمسية العاشرة (2006–2011) ووفقاً لتقرير ورشة الحماية الاجتماعية في سورية الذي أعده المركز السوري لبحوث السياسات (2018) يشير تحليل التوزع القطاعي لمساعدات التنمية خلال الفترة بين 2002 و 2008إلى توجه معظمها إلى قطاعات الخدمات الاجتماعية والإنسانية، ونسبة بسيطة فقط ذهبت إلى القطاعات الاقتصادية . حيث حظيت هذه القطاعات بما نسبته 75 % من إجمالي المساعدات بينما حظيت القطاعات الاقتصادية والإنتاجية على % 25منها. احتلت مكونات الدعم الحكومي حيزاً كبيراً من الإنفاق العام الذي يعتبر أهم مكونات نظام الحماية الاجتماعية في سورية، وهو من الأعلى في دول المنطقة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي .ويرتكز على دعم المشتقات النفطية والكهرباء وبعض السلع الغذائية الرئيسية ويتسم ، بالعمومية، حيث تم تسجيل ارتفاع نسبة الدعم من 13.1 % من الناتج المحلي الإجمالي عام 2001 لتصل إلى 20.6 % عام2008 وتراجعت إلى 14.1 % عام 2010 بعد التحرير الجزئي لأسعار المازوت والفيول والكهرباء .وعلى الرغم من اتجاه الدولة إلى إعادة هيكلة الدعم وتخفيف أثره على الموازنة العامة للدولة، متأثرة بارتفاع أسعار حوامل الطاقة وتراجع الإنتاج النفطي بشكل تدريجي خلال العقد الأول من الألفية، إلا أنه بقي يشكل عبئاً كبيراً على الموازنة العامة في سورية مما أثر سلباً على دعم القطاعات الانتاجية الزراعية والصناعية في تلك المرحلة.

بعد استعراض التغيّر في مساهمة القطاعات الاقتصادية في النمو الاقتصادي خلال مدة الدراسة، تنتقل الدراسة إلى مقارنة هذا التغيّر قبل عام 2011 وبعده بالاعتماد على الشكل التالي.

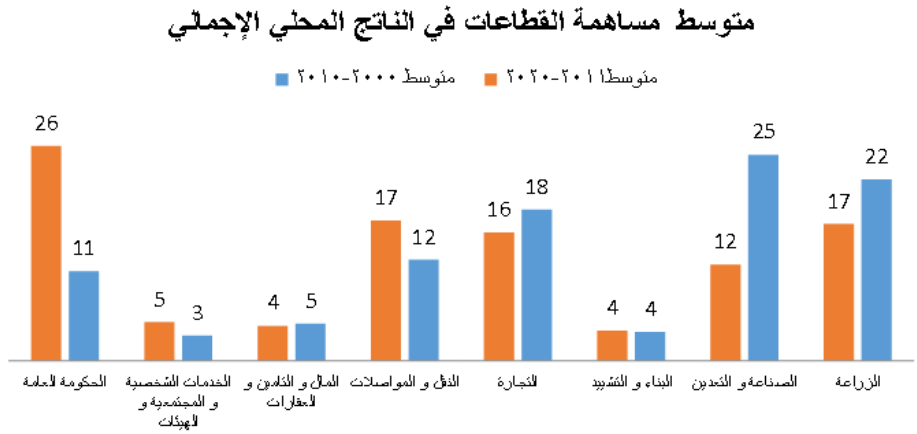

الشكل (2): متوسط مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي –إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات المكتب المركز للإحصاء.

يُظهر الشكل بوضوح أنّ قطاع الصناعة والتعدين كان الأكثر تأثراً بالتغيرات والتقلبات التي رافقت الأزمة على سورية بعد عام 2011 حيث انخفضت مساهمته في الناتج المحلي من 25% إلى 12% فقط، يليه قطاع الزراعة الذي تراجعت مساهمته نسبياً بمقدار 5 نقاط مئوية من 22% إلى 17% ثم قطاع التجارة الذي تراجعت مساهمته من 18% إلى 16% ثم قطاع المال والتأمين والعقارات من 5% إلى 4%. في المقابل، بقيت مساهمة قطاع البناء والتشييد ثابتة عند 4%، وتقدمت باقي القطاعات بواقع 15 نقطة مئوية في قطاع الحكومة العامة و 5 نقاط مئوية لقطاع النقل والمواصلات و نقطتان مئويتان لقطاع الخدمات الشخصية والمجتمعية.

3. تحليل القطاعات الاقتصادية:

بعد دراسة مساهمة القطاعات في تركيبة الناتج المحلي الإجمالي لكامل مدة الدراسة، ومتوسط مساهمة هذه القطاعات خلال مرحلتي الدراسة المتتاليتين، أصبح من الضروري التوسّع أكثر بتحليل معدل نمو كل قطاع لمعرفة أسباب تراجعه أو تقدمه، وصولاً لوضع حلول لإعادة التوازن القطاعي وهذه هي المهمة التي يركز عليها البحث.

1. قطاع الزراعة:

يعد قطاع الزراعة من أهم القطاعات الاقتصادية في سورية لاسيما أنّ سورية تمتلك كثيراً من مقومات نجاح الزراعة ناهيك عن مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي من جهة والمساهمة في تأمين فرص العمل من جهةٍ أخرى. يحلل البحث فيما يلي التغيّر في معدل نمو قطاع الزراعة بالاعتماد على الشكل (3).

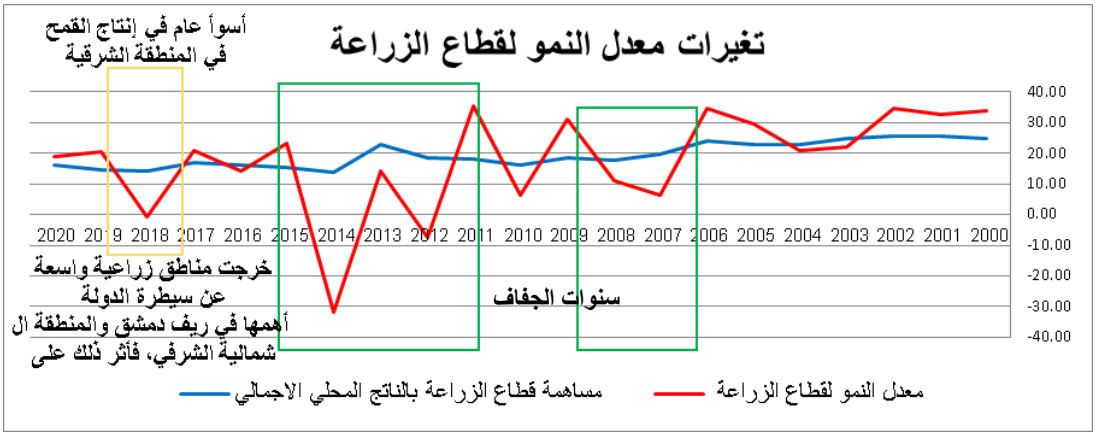

الشكل (3): تغيرات معدل النمو في قطاع الزراعة إعداد الباحثة. وفقاً لبيانات المكتب المركزي للإحصاء.

خلال كامل مدة الدراسة كانت مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي في سورية شبه مستقرةٍ بمتوسط يبلغ 19.5% وكانت هذه المساهمة أعلى قليلاً في النصف الأول من مدة الدراسة مقارنةً بالنصف الثاني. على العكس من ذلك، حصل تذبذبٌ كبير في معدل نمو قطاع الزراعة خلال تلك المدة نفسها ويمكن الإشارة إلى ثلاث مراحل تدهور فيها هذا المعدل كثيراً. المرحلة الأولى في عامي 2006 و 2007 وفيهما عانت المنطقة من جفافٍ شديد انخفض معه إنتاج المحاصيل الأساسية بنسبٍ كبيرة، المرحلة الثانية خلال الأعوام (2012–2014) خرجت مناطق زراعية واسعة عن سيطرة الدولة آنذاك أهمها في ريف دمشق والمنطقة الشمالية الشرقي، فأثر ذلك على استبعاد مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي. ورغم التعافي الذي شهده هذا القطاع خلال الأعوام 2016 –2017 بفعل عودة بعض الأراضي إلى سيادة الدولة إلا أنّ سرقة المحاصيل الأساسية لاسيما القمح والشوندر السكري من قِبل الجماعات الخارجة عن القانون في المنطقة الشرقية والشمالية الشرقية أدى إلى انتكاسةٍ جديدة في معدل النمو الاقتصادي لقطاع الزراعة لعام 2018.

إذن، يمكن القول أنّ معدل نمو القطاع الزراعي في سورية مرتبط بالتغيرات المناخية في إحدى المراحل وبالأوضاع المرتبطة بالأزمة فضلاً عن ارتباطه أساساً بالسياسات والاستراتيجيات الاقتصادية التي من الممكن أن تتبع لمحاولة التعويض عن الخسارات الناجمة عن عمليات السرقة المحتملة أو حتى التغيرات المناخية المتوقعة (عيسى،2019،11).

2. قطاع الصناعة والتعدين

كان نمو ناتج قطاع الصناعة متذبذباً نتيجة الاعتماد على بعض الصناعات الخفيفة غير القادرة على المنافسة في الأسواق المحلية والخارجية. ويُعزى النمو في هذا القطاع خلال المدة (2000-2010) إلى إيلاء هذا القطاع أهميةً خاصة وتركيز الاستثمار الخاص والعام فيه حيث سعت السياسات الاقتصادية منذ بداية عقد التسعينات إلى تغيير هيكل الاقتصاد السوري من اقتصادٍ يعتمد على الزراعة والنفط (وخاصة صادراته) إلى اقتصادٍ يعتمد على الصناعة التحويلية. كما يتضح تحسّن مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي في المدة 2000–2010. وفقاً لتقرير هيئة التخطيط السورية لقد جعل انخفاض مستويات إنتاج النفط الخام منذ نهاية تسعينيات القرن الماضي، بالتوازي مع ارتفاع مستويات استهلاك مشتقات الطاقة، من التوازن بن العرض والطلب على مصادر الطاقة هشاً للغاية، ولاسيما أن سورية لم تصل في ذاك الحين إلى مرحلة الإشباع الطاقي والكفاءة المثلى لاستخدام مصادر الطاقة، نظراً لكون معدل نمو الطلب على مصادر الطاقة 6% كان أعلى من معدلي النمو الاقتصادي والنمو السكاني . وترافق ذلك مع اتساع فجوة العجوزات المالية، نظراً لكون قيمة الصادرات النفطية لم تعد تكفي لتغطية قيم الاستيراد وتسديد عوائد الشركات الأجنبية من الإنتاج. وعرفت سورية استقراراً نسبياً في الإنتاج خال السنوات 2010 - 2006 ، خاصة مع الجهود المبذولة لمعاكسة انحدار مستويات الإنتاج بتطوير حقولها، واعتماد أساليب الحفر الحديثة(الثلاثي الأبعاد)، والتعاقد مع شركات الخدمة .وبالمقابل، برزت أهمية الغاز الطبيعي في هذه المرحلة، وبدأت كميات الإنتاج بالنمو، وتم البدء باستثمار الغاز المرافق والتركيز على استكشاف المكامن واستثمارها لتلبية حاجة تشغيل محطات التوليد، بالتوازي مع تنفيذ مشاريع استثمار الغاز. وتميزت هذه المرحلة أيضاً بتطور الإنتاج لأغلب منتجات المؤسسة العامة للجيولوجيا، كالرمال والحصويات

والجص وخامات صناعة الإسمنت والمواد الرخامية والإسفلتية، إضافة إلى الفوسفات، لتوفر حاجة معامل السماد، وللتصدير(تقرير هيئة التخطيط السورية،59,2020).

وفقاً لقيم مؤشر معدل النمو لقطاع الصناعة والتعدين المبيّنة في الشكل (4) يمكن التمييز بين مرحلتين رئيستين مع وجود نقاط ذروة عليا ودنيا خلال أعوام محددة.

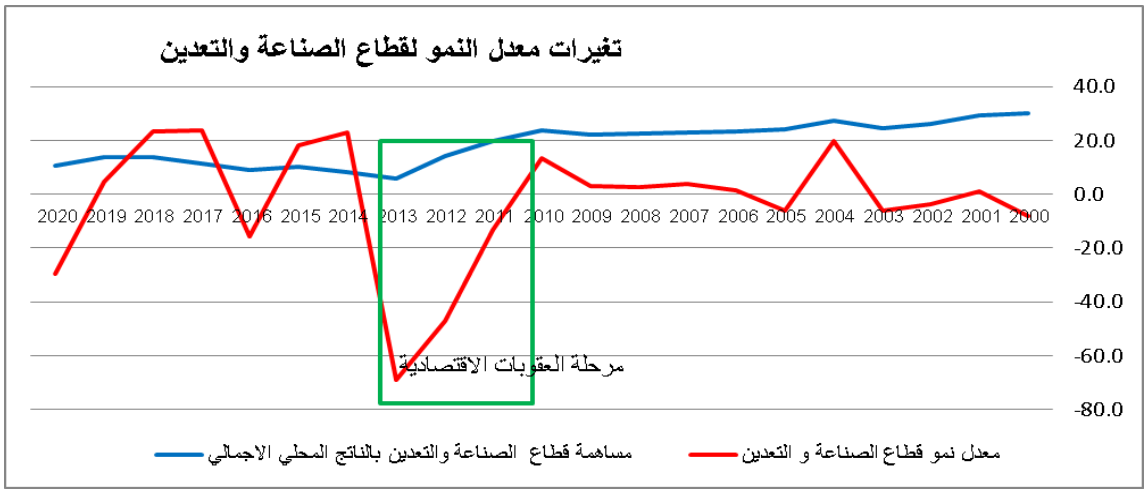

الشكل (4): تغير معدل النمو لقطاع الصناعة والتعدين وفق الأسعار الثابتة لعام 2000 إعداد الباحثة وفقاً لبيانات المكتب المركزي للإحصاء

أما عن الذروة العليا المسجلة في عام 2004 فيمكن تفسيرها بدعم عنصر رأس المال[2] الذي يؤدي دوراً حاسماً في تفسير التغيرات في الناتج الصناعي في سورية. إذ تشير الإحصائيات إلى أنّ تسليف مصارف القطاع العام في قطاع الصناعة بلغ ذروته في عام 2004 بمبلغ تجاوز /26.025/ ست وعشرون مليون وخمس وعشرون ألف ليرة سورية مقارنة بمبلغ وصل حد /2.392/ مليونين وثلاثمائة واثنان وتسعون ألف ليرة سورية في عام2007 (الصايغ،2014،9).

أما المرحلة الثانية فيمكن وصفها بمرحلة التقلبات الشديدة في نمو القطاع الصناعي وتمتد من عام 2011 حتى عام 2020 وفيها عانى القطاع الصناعي كمجمل القطاعات الاقتصادية في سورية خلال الأعوام 2011 وحتى 2013 حيث عانى من انخفاض حاد وصل في عام 2012 حتى (−70%) نتيجة الإجراءات الاقتصادية أحادية الجانب المطبقة على سورية خلال الأزمة السورية إضافة إلى خروج المناطق الصناعية الأساسية وخاصةً في حلب من الحسابات الوطنية نتيجة الاستيلاء عليها من قبل الاحتلال التركي. في المقابل يوجد اخفاض آخر في نهاية العام 2019 وخلال 2020 وصل حتى (−35%) ذلك نتيجة الإجراءات الاقتصادية المستجدة المتمثلة بقانون قيصر والأزمة الاقتصادية اللبنانية، كل ذلك ساهم في ارتفاع تكاليف المواد الأولية اللازمة للصناعات.

بشكل وسطي، بلغ متوسط مساهمة قطاع الصناعة خلال مدة مرحلة الدراسة (2000−2020) حوالي 7،18% أما معدل النمو في القطاع الصناعي فقد بلغ متوسطه قيمة سالبة (−2.86)%.

3. قطاع البناء والتشييد:

يعاني قطاع البناء والتشييد في سورية من عدم الكفاءة وضعف الأداء مقارنةً بدول المنطقة والدول المتقدمة، يعود السبب في ذلك إلى عددٍ كبير من العوامل والتحديات الموجودة في بيئة التشييد السورية ومنها: تبني طريقة تعاقد تقليدية، وعدم إدراك أهمية

[2] دلّت دراسة (مرعي،2010) حول تقدير تابع الإنتاج في الصناعة في سورية مستخدما دالة كوب دوغلاس ودالة تنبرجن، على أهمية عنصر رأس المال في تفسير التغيرات في الناتج الصناعي السوري.

تبني تقنيات جديدة تواكب التطور التقاني في العمل الهندسي، وعدم تبني المؤسسات التعليمية لهذه التقنيات بشكلٍ واسع (عامودي،2012،2).

من تحديات هذا القطاع التي أشار إليها تقرير السياسة الوطنية للعلوم والتقانة والابتكار (2017) تحت خانة نقاط الضعف، عدم وجود نظامٍ حديث لتنظيم أعمال صيانة المشروعات "الصيانة الطارئة، الصيانة الدورية، الصيانة الأساسية"، والدمار الهائل في الأبنية والبنية التحتية من جراء الأزمة التي تتعرّض لها سورية، إضافةً إلى تدهور وضع العديد من الشركات الإنشائية ومعامل إنتاج مواد البناء ومواد الإنشاء (123). خلال المدة بين عامي 2005 و2008 ازداد الإنفاق الاستثماري لقطاع البناء والتشييد بمعدل نمو وسطي قدره 4% رافقته زيادةٌ في الإنفاق الاستثماري للقطاع العام بمعدل 20.6% وزيادةٌ في الإنفاق الاستثماري للقطاع الخاص بمعدل نمو وسطي 3%، حيث يعكس هذا الأمر اتجاه القطاع العام نحو البدء بتجديد آلياته وفق المتاح فقد تركّز إنفاقه على الآليات بنسبة 89% من الإنفاق أما الباقي 11% فقد تركز على مشاريع المدارس ومراكز التدريب المهني ومعاهد المراقبين الفنيين، وهذا ما أكده تقرير السياسة الوطنية للعلوم والتقانة والابتكار في الجمهورية العربية السورية (الهيئة العليا للبحث العلمي،2017،123).

يبين الشكل (5) معدلات نمو قطاع البناء والتشييد ونسبة مساهمته في الناتج الإجمالي المحلي خلال مدة الدراسة.

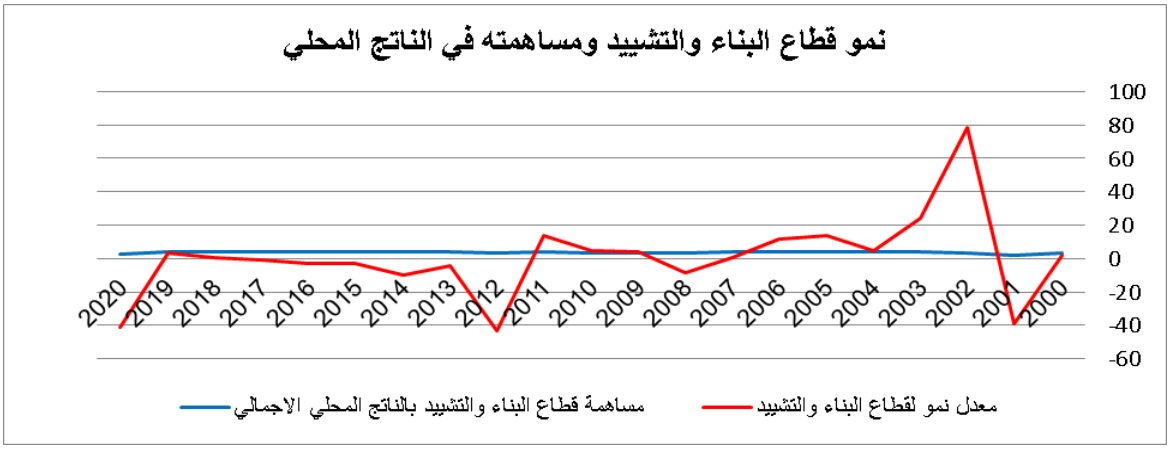

الشكل (5): معدلات نمو قطاع البناء والتشييد وفق الأسعار الثابتة لعام 2000 إعداد الباحثة وفقاً لبيانات المكتب المركزي للإحصاء

وفقاً للشكل (5)، خلال الأعوام 2000–2010 كان معدل نمو قطع البناء والتشييد إيجابياً وبمتوسط بلغ (7%) وهي قيمةٌ منخفضة نسبياً لكن تبقى إيجابية وتعكس محاولةً للارتقاء بهذا القطاع. أما خلال المدة بين عامي 2010 و2020 فقد كان معدل نمو قطاع البناء والتشييد سالباً وبمتوسط بلغ (–7.5%) مع ذرى دنيا في الأعوام 2012 و 2020 بسبب الإجراءات أحادية الجانب على سورية التي أدت إلى ارتفاعٍ كبير في أسعار المواد وانخفاض الواردات وانخفاض نسبة مساهمة القطاع العام بالنسبة إلى بقية القطاعات.

4. قطاع التجارة :

توجد علاقةٌ وثيقة جداً بين قطاع الصناعة التحويلية وقطاع التجارة ولاسيما التجارة الخارجية، وتظهر هذه العلاقة بما يقدمه قطاع الصناعة من سلع التكوين الرأسمالي (مكائن، وآلات، وتجهيزات، ومعدات، وأدوات) ومن المواد الأولية والأساسية المساعدة عن

طريق الاستيراد، وبما يقدمه إلى الأسواق الخارجية عن طريق التصدير، لذلك فإنّ أي خلل أو قصور ينتاب قطاع التجارة الخارجية ينعكس بصورةٍ مباشرة أو غير مباشرة على قطاع الصناعة، سواء بشكلٍ آني أو على المدى البعيد والعكس صحيح. يعود انخفاض قيم الصادرات السورية بشكلٍ عام والنفطية بشكلٍ خاص في عام 2009 إلى التراجع الحاد في تدفقات التجارة العالمية في أعقاب الأزمة المالية العالمية، حيث أدى انكماش الطلب العالمي على النفط والتراجع في أسعاره في السوق العالمية بنسبة (32%) بدءاً من النصف الثاني من عام 2002 وامتداده إلى عام 2009، إلى انخفاضٍ حاد في الصادرات النفطية السورية، فانخفضت نسبتها إلى الناتج من 2.9% عام 2002 إلى 2.3% عام 2009، كما أدى انكماش الطلب في أسواق الشركاء التجاريين الرئيسين لسورية إلى انخفاض صادراتها من السلع الأخرى (شعبان،2016،93).

وفقاً للشكل (6) كان معدل نمو قطاع التجارة في حالة تقلب مستمر سواء في المرحلة الأولى خلال الأعوام (2000–2010) أو المرحلة الثانية خلال الأعوام (2011–2020). تعزى تلك الذرى لمجموعة من الأحداث السياسية والاقتصادية وغيرها من الأحداث ذات الأثر الاقتصادي، ومن أهم تلك الأحداث:

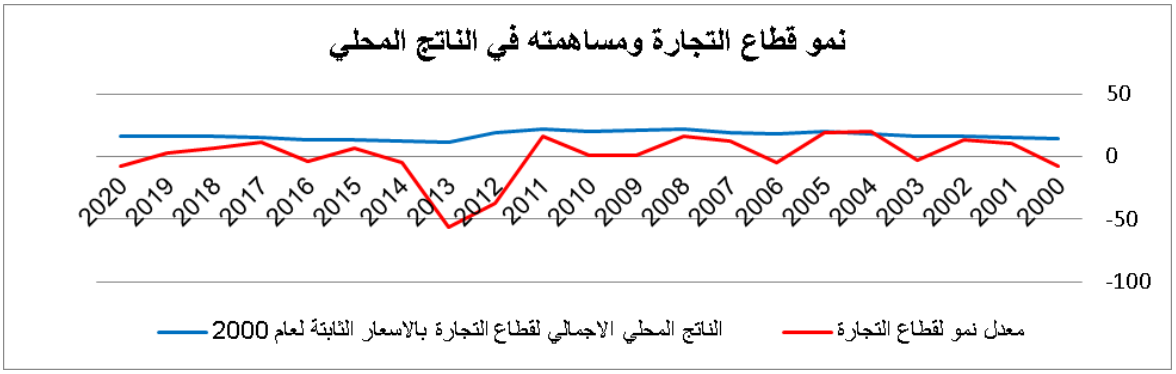

الشكل (6): نمو قطاع التجارة وفق الأسعار الثابتة لعام 2000 إعداد الباحثة وفقاً لبيانات المكتب المركزي للإحصاء.

أ. ارتفاع معدل النمو خلال العامين 2001–2002 نتيجة تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي، حيث تمّ إعفاء الصادرات السورية من الرسوم والضرائب المفروضة خلال المراحل السابقة، وذلك بموجب المرسوم التشريعي رقم 15 لعام 2001[3] .

ب. ذروة دنيا (انخفاض) عام 2003 نتيجة الإجراءات الاقتصادية على سورية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي تحت ما يسمى قانون سيادة لبنان (مركز كارتر للدراسات، 2020،10).

ج. تحسنٌ جيد في عام (2005) على أثر تطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (رجب،2010،68).

[3] وفقاً للمرسوم التشريعي رقم 15 لعام 2001 وتعديلاته: تعفى الصادرات السورية المنشأ من المنتجات الزراعية والصناعية والزراعية –الاستخراجية وكذلك عمليات الإدخال المؤقت من أجل التصنيع وإعادة التصدير من ضريبة الإنتاج الزراعي المنصوص عليها في القانون رقم /384/ لعام 1957 وتعديلاته، ومن ضريبة دخل الأرباح المنصوص عليها في المرسوم التشريعي رقم /85/لعام 1949 وتعديلاته. تستثنى من ذلك الإعفاء صادرات النفط الخام والمشتقات النفطية والفوسفات.

د. انتكاسة في عام (2006) نتيجة الأثر العكسي لقوانين الانفتاح التجاري على بعض دول الجوار ولاسيما تركيا والذي أدى إلى زيادة المبادلات التجارية مع تلك الدول غير أنّ هذه الزيادة كانت باتجاه الاستيراد أكثر من التصدير.

ه. تحسنٌ ملحوظ في عام 2008 نتيجة ارتفاع أسعار النفط عالمياً.

و. الوضع غير الجيد في عامي 2009 – 2010 يمكن أن يُعزى إلى نتائج الأزمة الاقتصادية العالمية التي أثرت في مجمل القطاعات الاقتصادية في العالم وأثرت بشكلٍ كبير في صادرات وواردات النفط الخام إذ أدت تلك الأزمة إلى انخفاض الصادرات السورية ولاسيما النفطية منها، حيث انخفضت قيمة الصادرات السورية النفطية من (217778) مليون ليرة عام 2008 إلى (123526) مليون ليرة عام 2009 وفي العام 2010 عاودت وارتفعت إلى (200067) مليون ليرة (مصرف سورية المركزي،68،2010). وعلى الصعيد المحلي، يمكن أن يعزى إلى ازدياد المنافسة من البضائع الأجنبية التي بدأت تدخل السوق المحلية في إطار الاتفاقية مع تركيا، أو في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والتي أغرقت السوق ببضائع رخيصة الثمن كما في عامي 2009–2010 حيث أغرقت السوق ببضائع صينية أو إماراتية، الأمر الذي دفع كثيراً من الصناعيين السوريين إلى التخلي عن الاستثمار المادي والتحول إلى تجار لبيع السلع المستوردة، فانخفضت على أثرها نسب الصادرات (شعبان،2016،91).

ز. الانتكاسة خلال المدة 2011–2013 نتيجة الازمة على سورية ووقعها على كل مفاصل الحياة الاقتصادية وخسارة سورية لمنافذها الحدودية ومواقع مواردها الطبيعية التي تستند إليها في عمليات الاستيراد والتصدير وتوقف معظم المعامل المرتبطة بشكلٍ أو بآخر بالتجارة الداخلية. وكان لوقع استعادة مدينتي حلب وريف دمشق في عام 2016 الأثر الجيد في العام اللاحق 2017 الذي حفّز عمل المرافق التجارية بمختلف أنواعها، لتأتي لاحقاً الأزمة الاقتصادية اللبنانية وقانون قيصر والعقوبات والإجراءات الاقتصادية الأمريكية الأوروبية الجديدة وتسبب انتكاسةً جديدة لنمو قطاع التجارة منذ أواخر عام 2019.

5. قطاع النقل:

يعد قطاع النقل أحد أهم القطاعات في الاقتصاد نظراً لوجود ترابطٍ وثيق بينه وبين بقية قطاعات الاقتصاد الوطني حيث يمثل حلقة الوصل بين مراكز الإنتاج ومراكز الاستهلاك ومنافذ الاستيراد والتصدير. لذلك يوجد تأثيرٌ متبادل بين التغيرات الحاصلة في توزع تلك المراكز وتطور قطاع النقل.

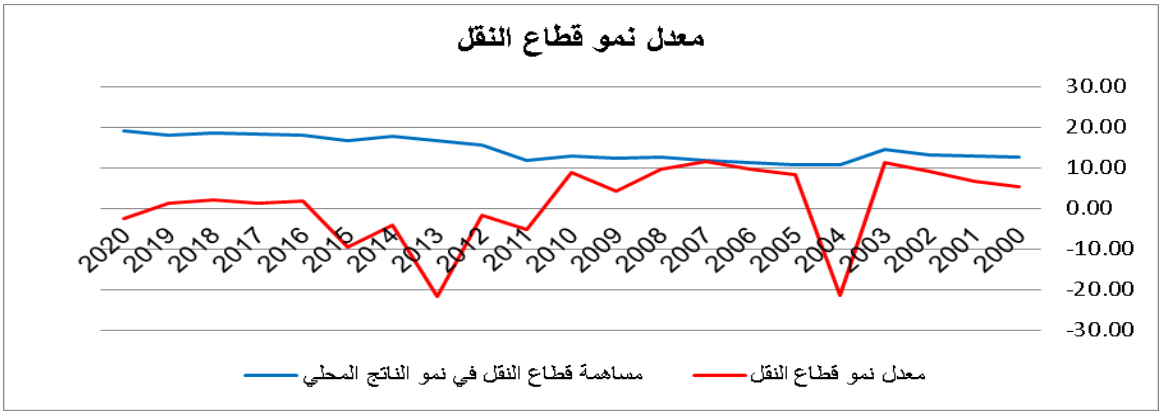

الشكل (7): نمو قطاع النقل وفق الأسعار الثابتة لعام 2000 إعداد الباحثة وفقاً لبيانات المكتب المركزي للإحصاء.

بلغ متوسط مساهمة قطاع النقل في الناتج المحلي نحو 14.6% خلال مدة الدراسة، حيث بلغت قيمة المتوسط 12.3% خلال المرحلة الأولى، و17.11% خلال المرحلة الثانية. أما فيما يخص معدل نمو قطاع النقل خلال مدة الدراسة فيلاحظ استقراره النسبي خلال المرحلة الأولى باستثناء التراجع الحاد بين عام 2003–2004، وتراجعه خلال المرحلة الثانية حتى عام 2016 ويستقر بعدها بمعدل نمو بسيط قريب من الصفر.

6. قطاع المال والتأمين والعقارات:

لم يتجاوز المعدل الوسطي لمساهمة هذا القطاع 4% خلال مدة الدراسة وبذروة عليا نحو 10% في عام 2009، أما معدل النمو فقد عانى من التقلّب بشكلٍ عام مع تسجيله قيماً منخفضة جداً خلال مدةٍ زمنية طويلة حتى قبل الازمة في سورية، وسجّل أفضل أداء بين عامي 2005 و2007.

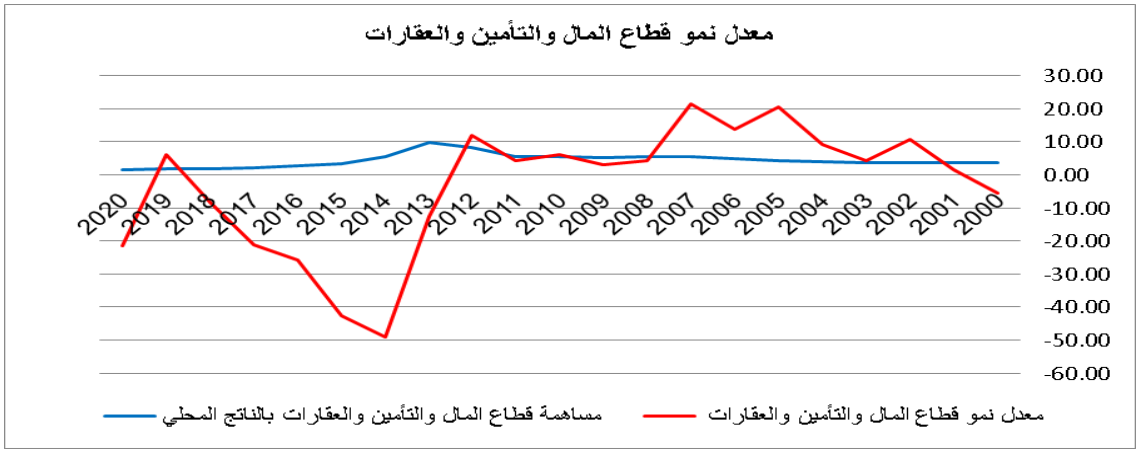

الشكل (8): نمو قطاع المال والتأمين وفق الأسعار الثابتة لعام 2000 إعداد الباحثة وفقاً لبيانات المكتب المركزي للإحصاء.

يمكن أن يسهم قطاع التأمين في تخفيف حالات التضخم الناتج عن زيادة الأموال في أيدي المستهلكين لا سيما عندما يترافق ذلك مع نقص السلع والخدمات لمواجهة هذا الطلب مما يؤدي الى ارتفاع الأسعار، وذلك عن طريق امتصاص جزءٍ من هذه الأموال على شكل أقساط تأمين. كما يمكن أن تسهم شركات التأمين، عبر توجيه الاحتياطيات المتراكمة نتيجة طلبات التأمينات لديها نحو المشروعات الصناعية والاستثمارية اللازمة والضرورية لدفع عجلة النمو الاقتصادي، في زيادة إنتاج هذه المشاريع من السلع والخدمات ومقابلتها للنقود المتداولة في السوق مما يؤدي الى توازن العرض والطلب (يوسف،2018).

النتائج:

1. تأثر معدل نمو الناتج المحلي في سورية بالعقوبات الدولية أحادية الجانب التي فرضت على سورية خلال مراحل مختلفة من مدة الدراسة، إذ يلاحظ حدوث انخفاضٍ واضح وطارئ في عام 2003 يعزى إلى العقوبات التي فرضت على سورية إثر اجتياح العراق من خلال "قانون محاسبة سورية واستعادة سيادة لبنان" المعروف بقانون SALAS، وانخفاض جدد في معدل النمو في نهاية 2019 بسبب قانون قيصر اللاشرعي.

2. تميزت مرحلة الازمة السورية بعدم استقرار معدل نمو الناتج المحلي حيث سجلت خلال الأعوام من 2011 حتى 2020 تغيرات كبيرة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

3. ارتفعت معدلات التضخم خلال الأعوام من 2011 وحتى 2020 نتيجة تراجع سعر الصرف والانخفاض الكبير في حجم الإنتاج.

4. لم يكن هناك اهتمام كافي بالقطاعات الانتاجية مثل قطاع الصناعة وقطاع التجارة حتى في مرحلة ما قبل الازمة، حيث خلال المرحلة الأولى (2000–2011) بلغ متوسط مساهمة قطاع الصناعة والتعدين من الناتج المحلي الإجمالي نحو 7،24% فقط .

5. لا يوجد اهتمام كافي بقطاع الصناعة خلال مدة الدراسة حيث بلغ متوسط مساهمة قطاع الصناعة خلال مدة مرحلة الدراسة (2000–2020) حوالي 7،18% أما معدل النمو في القطاع الصناعي فقد بلغ متوسطه قيمة سالبة (−2.86)%.

6. ضرورة الاهتمام بقطاع الزراعة كونه قادر على تحقيق أمن اقتصادي خلال الأزمات، إذ أنه وفقاً للنتائج كان قطاع الزراعة الأفضل مساهمةً في الناتج المحلي الإجمالي خلال سنوات الدراسة [2000-2020] فخلال كامل مدة الدراسة كانت مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي في سورية شبه مستقرةٍ بمتوسط يبلغ 19.5% على الرغم من تأثره بالتغيرات المناخية . فضلاً عن ارتباطه أساساً بالسياسات والاستراتيجيات الاقتصادية التي من الممكن أن تتبع لمحاولة التعويض عن الخسارات الناجمة عن عمليات السرقة المحتملة أو حتى التغيرات المناخية المتوقعة.

7. تقدم قطاعي الخدمات الحكومية والنقل على بقية القطاعات في مرحلة الازمة، في حين كانا في المرتبة الخامسة والرابعة في المرحلة السابقة وذلك لا يعكس إنتاجية مثالية إنما يعبر عن انتقال حركة الناتج المحلي من القطاعات الإنتاجية (الصناعة والزراعة) قبل الأزمة إلى القطاعات الخدمية.

بناءً على النتائج التي تم استعراضها في هذا البحث ضمن إطار تحليل البنية القطاعية للاقتصاد السوري اعتماداً على مؤشر نمو الناتج المحلي ونسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية الاساسية في رسم ملامح الاقتصاد الوطني، يوصي هذ البحث ببناء استراتيجية اقتصادية جديدة تعتمد على دعم القطاعات الانتاجية لاسيما قطاعي الزراعة والصناعة، على أن تكون تلك الاستراتيجية مبنية على دراسة معمقة للقطاعات الرئيسية وتوضيح نمط ارتباط تلك العلاقات سواء تكامل أو تداخل أو تبعية، وتحديد العوامل المؤثرة فيها ومقدار تأثيره، توسيع نظرة التقييم لشمل الاستثمار والانفاق الاستهلاكي الخاص والعام وتحديد دور التجارة الداخلية والخارجية والتحويلات المالية وغيرها من المعايير الاقتصادية الأكاديمية. إضافة إلى البحث عن مؤشرات جديدة لتحليل البنية الاقتصادية استناداً إلى تجارب عالمية حديثة متعددة، وهو ما يمثل العمل المستقبلي الذي يتم السعي لإنجازه كتتمة لهذا البحث.

معلومات التمويل :

هذا البحث ممول من جامعة دمشق وفق رقم التمويل (501100020595).

المراجع:

1. إسماعيل، محمد، قعلول، سفيان، حسن، جمال، وخليل، سائد.(2022). مصادر النمو الاقتصادي في الدول العربية. صندوق النقد العربي، دراسات اقتصادية، العدد 106: 30.

2. الصايغ، كارول.(2014). دراسة تحليلية لواقع القطاع الصناعي السوري ومساهمته في الاقتصاد الوطني. مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية. سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية. مجلد (36). عدد (2).

3. العيطة، سمير.(2020). العواقب غير المنتظرة للتدابير أحادية الجانب المفروضة على الاقتصاد السوري وشركاته الصغيرة والمتوسطة، مركز كارتر، أتلانتا جورجيا.

4. اللحام، فؤاد.(2016). رؤية لإعادة تأهيل الصناعة السورية. جمعية العلوم الاقتصادية السورية.

5. باجوري، سمر.(2023). آفاق النمو الاقتصادي العالمي وتحدياته خلال عام 2022 مع إشارة خاصة لتوقعات النمو في قارة أفريقيا، ترينذز للبحوث والدراسات، البرامج البحثية، التنمية الاقتصادية.

6. باجوري، سمر.2022. المركز الديمقراطي العربي، تحليل العلاقة بين الديون الخارجية والنمو الاقتصادي، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية : العدد 22، مجلد 6

7. تقرير الأمم المتحدة (الاسكوا)،2020.سوريا بعد ثمان سنوات من الأزمة.

8. تقرير السياسة الوطنية للعلوم والتقانة والابتكار .(2017). الجمهورية العربية السورية. الهيئة العليا للبحث العلمي.

9. تقرير السياسة الوطنية للعلوم والتقانة.(2017).الجمهورية العربية السورية–الهيئة العليا للبحث العلمي.

10. تقرير لجنة قطاع البناء والتشييد.(2017). الملحق رقم (17)تقرير السياسة الوطنية للعلوم والتقانة والابتكار في الجمهورية العربية السورية – الهيئة العليا للبحث العلمي.

11. تقرير مركز كارتر للدراسات.(2020). العقوبات الأميركية والأوروبية على سوريا.

12. تقرير مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد)، (2020)، أقل البلدان نمواً، القدرات الانتاجية للعقد الجديد.

13. سيروب، رشا. (2020). أثر التحويلات في النمو الاقتصادي في سورية. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و السياسية ، 36(2).

14. شعبان، جعفر.(2016). أثر الإصلاح الاقتصادي في التجارة الخارجية في سورية خلال الفترة 2000–2010– رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد العام. جامعة دمشق 2016.

15. عامودي، عمر.(2016). دراسة مدى انتشار "نمذجة معلومات البناء في صناعة البناء والتشييد في سورية والتحديات التي تواجهها، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية المجلد الثاني والثلاثون– العدد الأول.

16. عجمية، محمد، ناصف، و ايمان.(2000). التنمية الاقتصادية: دراسة نظرية وتطبيقية، جامعة الاسكندرية .

17. عيسى، هيثم.(2019). عملية إعادة البناء والتنمية في سورية. مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد. مجلد 1.عدد4: 83-104.

18. قطنا، محمد.(2016).ملخص حول دراسة إعادة تأهيل قطاع الزراعة.جمعية العلوم الاقتصادية بدمشق:14.

19. كاظم، رائد.(2018).دور البحث والتطوير في النمو الاقتصادي تجارب دولية مختارة مع اشارة الى العراق. جامعة كربلاء. كلية الإدارة والاقتصاد. قسم الاقتصاد.

20. كويل، دايان. (2017). إعادة التفكير في إجمالي الناتج المحلي، مجلة النمو والتنمية، العدد16.

21. نشرة الاحصائية الربعية لمصرف سورية المركزي.(2010). المجلد 48 ، عدد (1-2-3-4-5) الجدول 43.

22. نصر، ربيع.(2019). رؤيا للنمو الاقتصادي المستدام في سورية. جمعية مجلة العلوم الاقتصادية.

23. يوسف، علي.(2018). المحددات الاقتصادية لأداء شركات قطاع التأمين السوري ودوره في الاقتصاد الوطني، أطروحة دكتوراه فّي ٱختصاص ٱلاقتصاد وّالتخطيط ، قّسم ٱلاقتصادّ والتخطيط ،جامعة تشرين. كّلية ٱلاقتصاد.